

الغير لكونه اعم واضلالا و لوجب نقص حكم الغير اذا كان على خلاف  
احتماده بل حكم نفسه اذا كان من جوعا عنه والوارم باطله اما  
القول فنقول به اني كثرنا مع مخالفته له وتولييه على عليه السلام  
شركا مع مخالفته له دون استناد من الصحابة واما الباقي والمال  
فبالاجماع فاللزوم ذلك لا تعال الخطا في الفروع صغيرة فلم يمتنع  
من تولية المخالف ولا يجوز فتواه سلما انه ليس للحكم غير بين بل  
قطعي لصد الخاطي عن خلافه سلما اذ لم يكن كخطيه الصحابة  
رضي الله عنهم بعضهم بعضا لا دليل على عدم نضوب الحل لا نقول لا  
نسلم ان الخطا في الفروع صغيرة على تقدير تغير الحكم بل هو كونه  
لان كماله عاصر العاصي يستحق التارخا سببه في نسبه ان الامر للرجوع  
واذا كان كونه كان ما نغافر التولية واحاد الافنا وعن الباقي نسلم  
ان الحق غير بين على تقدير نفسه بل دليل قطعي بل هو بين وعليه دليل قطعي  
على ما سناه وعن الثالث اما لا يصبوا المحمدين في كل الاختلافات  
لكن كخطيه الصحابة بعضهم بعضا حجة علينا فالانصوب مخالف  
النس الخي او ما يجري مجراه من المحتمل ان يكون تلك الخطيات كمال  
هذه المخالفات فادفع الحجة والجواب اما عن الجهد الا اني فلا  
نسلم ان الخاطي حاكم بغير ما انزل الله لنا بعقدانه فان ما مور بالعلم

بذلك قبل الاحتياط فبعد ما عرصر الخطا على على طئه غيره تغير  
الكليف في حقه ووجب عليه العمل بمقتضى طئه وحسب نكران  
عالم الله فلا يلزم تكفيره ولا تفسيقه واما الثانية فهي متوقفة  
بالواقعة المنصوص على حكمها فان بها حكمها مع ان دليله ليس قطعي  
على ما بيناه واما عن الثالثة فهي لانه اما سمع تولية المخالف ووجب  
منه من الاحتياط ونقص حكمه ان لو كان سطلا وعمدا ان الكليف  
في حقه وتغير بالخطا ووجب عليه العمل بمقتضى طئه فلا يكون  
سطلا فادفعوا المخالفين في روح الاول للقول بالاشبه  
على ما سناه باطل لان ذلك الاشبه اما العمل بالقوى الامارات  
او غيرم والاول باطل لان القوى الامارات ان لم يكن موجودا يطل  
الاشبه وان كان موجودا سمعنا بالاجماع في بطل الاشبه  
والثاني ايضا باطل لانه حسدا ما ان يكون مفسده وهو باطل بالاجماع  
او مصلحة وحسب فان وجبت رعاية الصالح على الله لم ان يكون  
مصوصا سطل الاشبه وان لم يجب حار خلاف ذلك الحكم ينسطل  
الاشبه او لا مفسده ولا مصلحة فلا يجب رعاية الصالح فيجوز  
ان يحكم بان سطل الاشبه اصح المخالف بالنس والمعنى اما النص  
بقوله عليه السلام ومن اخطاه له اجر واحد ولا اخطا عن المحقق